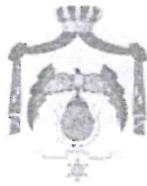


لجنة العفو العام



وزارة العدل

قرار رقم (٣٣٨)

الصادر عن اللجنة المشكلة بموجب المادة الثامنة

من قانون العفو العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٩

بناءً على الطلب المقدم من المستدعي حاتم محمود محمد الصباغي بواسطة وكيله المحامي جواد يونس وخلدون السيد احمد في القضية البدائية الجزائية رقم (٢٠١٥/٢١٠٩) بداية جزاء جنوب عمان والذي يطلب من خلاله النظر بالاشكال القائم على تفسير وتطبيق قانون العفو العام رقم ١٥ لسنة ٢٠١١ وذلك لعدم انفاذ التعويضات عن الاضرار الناشئة عن الجرم الجزائي موضوع الدعوى رقم (٢٠١٥/٢١٠٩) بداية جزاء جنوب عمان فصل ٢٠١٦/٤/١٠ والمطروح للتنفيذ لدى دائرة تنفيذ محكمة بداية جنوب عمان في القضية التنفيذية رقم (٢٠١٨/٥٠٣٩ ب) حيث قرر قاضي التنفيذ بتاريخ ٢٠١٩/٤/٧ رفض طلب حبس المحكوم عليهم عملاً بالمادة (١/ب) من قانون التنفيذ وذلك بحجة شمول الفصل الجزائي المطروح للتنفيذ بقانون العفو العام رقم ١٥ لسنة ٢٠١١ .

اجتمعت اللجنة المشكلة بموجب أحكام المادة الثامنة من قانون العفو العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٩ للنظر في كل اعتراض أو إشكال أو تفسير ينجم عن تطبيق أحكام هذا القانون .

بالتدقيق نجد ان المستدعي حاتم محمود محمد الصباغي مشتكياً في القضية البدائية رقم (٢٠١٥/٢١٠٩) فصل ٢٠١٦/٤/١٠ بداية جزاء جنوب عمان والتي موضوعها الزنا خلافاً للمادة (٢٨٢) من قانون العقوبات وسبق وان صدر قرار ظن

من النيابة العامة بمواجهة المشتكى عليهم ياسمين كامل طلب عمار وحمزة خليل محمد جبرين ومحمد علي محمد عفانة وأحمد علي محمد عفانه وحسين جمال محمد جبرين بالظن عليهم بجناحة الزنا خلافاً للمادة (٢٨٢) من قانون العقوبات وذلك بتاريخ ٢٠١١/٥/٢ وأحيلت القضية من النيابة إلى محكمة بداية جراء جنوب عمان صاحبة الاختصاص وبتاريخ ٢٠١١/٦/٢٦ قررت المحكمة الأخيرة اسقاط دعوى الحق العام عن المشتكى عليهم لعلة شمول جناحة الزنا المسندة إليهم بقانون العفو العام رقم ١٥ لسنة ٢٠١١ وقررت المحكمة أيضاً السير بالدعوى فيما يتعلق بالشق الحقوقي للادعاء بالحق الشخصي واكتسب هذا الحكم القاضي باسقاط دعوى الحق العام الدرجة القطعية لعدم وقوع استئناف عليه من قبل النيابة العامة وبتاريخ ٢٠١٥/٥/١١ أصدرت المحكمة قرارها بالفصل بالادعاء بالحق الشخصي والزام المدعي عليهم بالادعاء بالحق الشخصي .

وعليه وتأسيساً على ما تقدم وحول ما أثاره المستدعي فإن اللجنة المشكلة بموجب المادة (٨) من قانون العفو العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٩ لا تتعرض للقرارات التي تصدر عن المحاكم أو دوائر التنفيذ فيما يتعلق بالادعاء بالحق الشخصي (الشق المدني) وإن هناك طرق رسمها القانون للطعن في هذه القرارات لهذا نقرر رد طلب المستدعي وإعادة الأوراق لمصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢٠١٩/٩/١٠

رئيس اللجنة
رئيس محكمة التمييز
القاضي محمد الفزو

عضو
رئيس النيابة العامة
القاضي "محمد سعيد" الشريدة

عضو
نائب العام
لدى محكمة استئناف عمان
القاضي "حسن العبداللات"

عضو
نائب العام
لدى محكمة الجنائيات الكبرى
القاضي احسان السلامات

عضو
نائب العام
لدى محكمة أمن الدولة
القاضي العميد حازم المجالي